Current Studies in Nahj-ul-Balaghah Open Access

Vol. 8, No. 2, (Issue 16) Spring & Summer 2025: 1-14
DOI: 10.30473/anb.2026.72502.1425

ORIGINAL ARTICLE

The role of the ruler in sustainable development: A model from sermon 53 of Nahj-ul-Balaghah

Hamideh Morovati Sharifabad[1*], Seyyed Mohammad Ilia Asadi[2], Fatemeh Ghaderi[3]

1. PhD graduate in the Department of Arabic Language and Literature, Yazd University, Yazd, Iran.
2. Seminary Student, Specialized Institute for Imam al-Kazim Jurisprudence, Qom, Iran
3. Professor of Arabic Language and Literature,Yazd Univeresity, Yazd, Iran.

Correspondence:
Hamideh Morovati Sharifabad
Email:hm.morovati@stu.yazd.ac.ir

Received: 14 Nov 2024
Accepted: 25 Jul 2026

How to cite
Morovati Sharifabad, H., Asadi, S.M.I. & Ghaderi, F. (2025) The role of the ruler in sustainable development: A model from sermon 53 of Nahj-ul-Balaghah. Current Studies in Nahj-ul-Balaghah, 8(2), 1-14.
(DOI: 10.30473/anb.2026.72502.1425)

ABSTRACT

The Alian economic system offers a unique perspective on Islamic economics, emphasizing work, effort, justice, and perfection. Epistle 53 of Nahj al-Balagha, commonly known as the Charter of Malik al-Ashtar, serves as a prime example of this economic philosophy. This study seeks to elucidate the specific responsibilities of a ruler and an Islamic government within the framework of the Alian economic system. Imam Ali (peace be upon him), in his charter, provides invaluable guidelines for economic governance. By emphasizing justice and perfection, Imam Ali mandates that the Islamic government must engage in sound economic planning. According to this perspective, a ruler is obligated to ensure the welfare and security of the people while simultaneously fostering economic prosperity and combating corruption. To eradicate corruption, the ruler must confront corrupt individuals, prevent abuse of power by those in his circle, and ruthlessly eliminate corruption at its roots. This research employs a descriptive-analytical approach to delineate the duties of a government in economic planning as envisioned by Imam Ali (peace be upon him) in the Charter of Malik. The findings reveal that this charter encapsulates fundamental economic principles whose implementation by Islamic societies can pave the way for economic prosperity and well-being.

KEYWORDS

Nahj al-Balagha, Imam Ali ,Sustainable development, economic prosperity, economic security, combating economic corruption.

Copyright © 2025 The Authors. Published by Payame Noor University.
This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International license (https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/). Non-commercial uses of the work are permitted, provided the original work is properly cited.

دراسات حديثة في نهج البلاغة

السنة الثامن، العدد الثاني (المتوالي ١٦) ربيع و صيف، ١٤٠٤ش/ ١٤٤٧ق. (١-١٤)

DOI: 10.30473/anb.2026.72502.1425

«مقاله پژوهشی»

دور الحاكم في التنمية المستدامة: نموذجٌ مستلهم من الرسالة الثالثة والخمسين من نهج البلاغة

حميده مروتی شريف‌آباد[1]*، سيد محمد ايليا اسعدی فيروزآبادی[2]، فاطمه قادری[3]

١. خرّيجة دكتوراه في قسم اللغة العربية وآدابها بجامعة يزد، مدرسة في الجامعة والحوزة العلمية، يزد، إيران.

٢. طالب في الحوزة العلميه الامام الكاظم، المدرسة التخصّصيّة للفقه، قم المقدسة، قم، إيران.

٣. أستاذة في اللغة العربية وآدابها، جامعة يزد، يزد، إيران.

المؤلف المسؤول:
حميده مروتی شريف‌آباد

بريد االكتروني:
hm.morovati@stu.yazd.ac.ir

تاريخ القبول: ١٤٤٦/٠٥/١٢
تاريخ الاستلام: ١٤٤٨/٠٢/١٠

إرسال الاستشهاد إلى:
مروتی شريف‌آباد، حميده؛ اسعدی فيروزآبادی سيد محمد ايليا و قادری، فاطمه. (١٤٤٧). دور الحاكم في التنمية المستدامة: نموذجٌ مستلهم من الرسالة الثالثة والخمسين من نهج البلاغة. *دراسات حديثة في نهج البلاغة*، ٨(٢)، ١-١٤.
(DOI: 10.30473/anb.2026.72502.1425)

المخلص

تُعَدّ المدرسةُ الاقتصاديةُ العلويةُ منظومةً أصيلةً للفكر الاقتصادي الإسلامي، تدعو—وفق معايير محدّدة—الأفرادَ إلى العمل والجدّ، وتُوجّه الحكّامَ إلى التمحور حول الحقّ والسعي إلى الكمال. ويجسّد هذا النهجَ نموذجٌ مكثّفٌ في الرسالة الثالثة والخمسين من نهج البلاغة، المعروفة بـ«عهد مالك الأشتر». وتنبثق الإشكالية الرئيسة من التساؤل عن الدور الذي ينهض به الحاكمُ والدولةُ الإسلاميةُ في إطار المدرسة الاقتصادية العلوية لتحقيق التنمية المستدامة. يقدّم الإمام عليّ (عليه السلام) في هذا العهد جملةً من الآليات القيّمة للإصلاحين الاقتصادي والاجتماعي، موجّهًا الحاكمَ إلى التمحور حول الحقّ واعتماد النزعة الكمالية، ومؤكّدًا إلزام الدولة الإسلامية بالتخطيط الاقتصادي السليم. ووفق منظور هذه المدرسة، تقع على عاتق الحاكم مسؤوليةُ توفير الرفاه والأمن للمواطنين، وبالتوازي مع التخطيط لإحداث انتعاشٍ اقتصادي، يتعيّن عليه خوضُ مواجهةٍ حازمةٍ ضدّ الفساد الاقتصادي. وفي هذا السياق، ينبغي للحاكم أن يناهض المفسدين، ويمنع استغلالَ المقرّبين، وأن يعمل—من دون محاباة—على استئصال الفساد من جذوره. يعتمد هذا البحث المنهجَ الوصفيَّ- التحليليَّ لرسم معالم دور الحاكم والحكومة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من منظور الإمام عليّ (عليه السلام) كما ورد في عهد مالك الأشتر. ويخلص إلى أنّ هذا العهد يضمّ مبادئَ اقتصاديةً واجتماعيةً محوريةً، من شأن التزام المجتمعات الإسلامية بها أن يهيّئ شروطَ بلوغ التنمية المستدامة.

الكلمات الدليلية:
نهج البلاغة؛ الإمام عليّ (عليه السلام)؛ التنمية المستدامة؛ الرفاه والانتعاش الاقتصادي؛ الأمن الاقتصادي؛ مكافحة الفساد الاقتصادي.

حق نشر هذه الوثيقة يعود لمؤلفيها. ١٤٤٧. ناشر هذه المقالة هو جامعة بيام نور.

تم نشر هذه المقالة بموجب الشهادة التالية ويسمح بأي استخدام غير تجاري لها بشرط االستشهاد بالمقالة بشكل صحيح وبما يتوافق مع الشروط المذكورة في العنوان أدناه.
Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International license (https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/)

١. المقدّمة

يُعَدّ الإمام عليّ (عليه السلام) رجلَ دولةٍ بارزًا و اقتصاديًا مفكّرًا رصينًا، وقد عُرِف على نطاقٍ واسع بوصفه قائدًا إصلاحيًا، وزاهدًا عظيمًا، وعالِمًا فصيح البيان. وتُجسّد نهج البلاغة فصاحة كلامه؛ كلامٌ هو دون كلام الخالق وفوق كلام المخلوق. غير أنّ هذا الكتاب لا يقتصر على البلاغة اللفظية فحسب، بل يشتمل أيضًا على السياسات وأساليب الحكم ومبادئ العدالة التي انتهجها هذا الرجل العظيم. فالإمام عليّ (عليه السلام) لا يتفوّق على ساسة عصره فحسب، بل إنّ دروسه في فنون الحكم والإدارة ما زالت إلى يومنا هذا نافعةً وقيّمةً للإنسان المعاصر.

١-١. بيانُ المشكلة

يُعرِّف مفكّرو العلوم الاقتصادية والاجتماعية التنميةَ بوصفها ارتقاءً مستمرًّا للمجتمع ككلّ وللنظام الاجتماعي نحو حياةٍ أفضل أو أكثر إنسانية (تودارو، ١٣٦٩ش: ٢٣). أمّا **التنمية المستدامة**[1] فهي عمليةُ نموٍّ وتنميةٍ تُلبّي احتياجات الحاضر دون المساس (الإضرار) بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة (فراهانيفرد، ١٣٨٤ش: ١١٤). وقد غدا هذا المفهوم، خلال العقود الأخيرة، أحدَ المبادئ المحورية (المرتكزات الأساسية) في التخطيط وصياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛ إذ يشمل«في معناه العام، التكاملَ الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وفي معناه الخاص، تعزيزَ النموّ الاقتصادي، ومكافحةَ الفقر، وصونَ البيئة» (ظهيري، زاينده‌روي وجلائي، ١٣٩٩ش: ٢١٤). وبناءً على ذلك، يتكوّن مفهوم التنمية المستدامة من ثلاثة مكوّنات رئيسة: الا**قتصادي** والا**جتماعي** والبيئي .فالمؤشِّر الاقتصادي يستهدف تحقيقَ نموٍّ اقتصاديٍّ مستدامٍ، وتوظيفَ الموارد على نحوٍ يرفع جودةَ حياة الأفراد، ويُعنى هذا البعد بخلق فرص العمل وتحسين شروط المعيشة، مع التأكيد على الاستخدام الأمثل للموارد، والابتكار، والاستثمار في البنى التحتية. أمّا المؤشِّر الاجتماعي فيُركِّز على العدالة الاجتماعية، والمساواة، وإتاحة الوصول إلى الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والسكن بما يضمن انتفاعَ جميع فئات المجتمع، ولا سيّما الفئات الهشّة، من ثمار التنمية المستدامة، وتكافؤَ الفرص للنموّ والتقدّم. ويؤكّد المؤشِّر البيئي على خفض التلوّث، وصون التنوّع الحيوي (والحفاظ على التنوع البيولوجي)، والإدارة المستدامة لموارد المياه والتربة، ومواجهة تغيّر المناخ (https://civilica.com/note/7211). وعليه، فإنّ التنمية المستدامة بمكوّناتها الثلاثة: زيادة النموّ الاقتصادي، والحدّ من الفقر ومكافحته، وصون البيئة (والمحافظة على البيئة) تهدف في حقيقة الأمر إلى نموّ البشرية وازدهارها عبر العصور. والتنميةُ المستدامةُ المنشودة والمثالية والملائمة هي التي تسعى لازدهار البشرية ونموها الشامل ، وتمكين الإنسان من بلوغ مرتبة التمثّل بالألوهية والربوبية، ليؤدّي الإنسان بوصفه خليفةً لله دوره ومسؤوليته (كيائي وسماواتي، ١٣٩٨ش: ٢٦٦).

وقد واجهت المجتمعاتُ الإسلامية، ولا سيّما في القرون الأخيرة، تحدّياتٍ اقتصاديةً واجتماعيةً متعدّدة. وبما أنّ الأديانُ ومنها الإسلام بوصفه الدينَ الأكمل، تؤكّد دعوتَه إلى ترقية الإنسان وازدهاره؛ فمن المتوقّع أن تتضمّن مصادرها الأصيلة نماذج للتنمية المستدامة منبثقًا من التعاليم الإسلامية. ومن بين هذه المصادر، يبرز نهج البلاغة بوصفه مصدرًا إسلاميًّا زاخرًا بعناصرَ غنيّةٍ وتطبيقيةٍ في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. فهذا الكتاب، الذي يضمّ خطبًا ورسائلَ وحِكَمًا لأمير المؤمنين (عليه السلام)، يقدّم أنماطًا وتوجيهاتٍ مميّزةً لازدهار البشرية. ومن بين هذه الأنماط و النماذج، يقدِّم عهد الإمام علي (عليه السلام) إلى مالك الأشتر، إلى جانب عرض أساليب الحكم والسياسة، توصياتٌ و برامج اقتصادية واجتماعيةٍ للحاكم في المجتمع الإسلامي، إذ إنّ عمرانَ المجتمع ورخاءه رهينان باقتصاده، كما أنّ طاعةَ الناس—بوصفهم القاعدةَ الأساسيةَ للمجتمع—مرتبطةٌ بازدهار المجتمع وعمرانه وتعرض رسالةُ الإمام (عليه السلام)، من منظورٍ اقتصاديٍّ واجتماعيٍّ، جملةً من واجبات الحكومة، منها: تحقيق الرفاه والأمن الاقتصاديين، وتنشيط الاقتصاد، والاضطلاع بدور الدولة في التخطيط الاقتصادي، وتحميلها مسؤوليةَ مكافحة الفساد الاقتصادي وعليه،

1. Sustainable Development

يسعى هذا البحث — من خلال دراسة عهد مالك الأشتر — إلى الإجابة عن السؤالين الآتيين:

١. ما هي واجبات الحاكم في الدولة الإسلامية، وفق المدرسة الاقتصادية العلوية، لتعزيز النموّ الاقتصادي؟

٢. ما هي مسؤولية الدولة الإسلامية في مكافحة الفقر وتحسين مستوى المعيشة؟

ويحاول هذا البحث دراسةَ السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي طرحها الإمام عليّ (عليه السلام) في رسالته إلى مالك الأشتر (الرسالة الثالثة والخمسون من نهج البلاغة)، وهي عهدٌ لا شكّ في كونه ميثاقَ الحكم الإسلامي، إذ يشتمل على كلّ ما يلزم لإدارة الدولة.

١–٢. أهمية البحث وضرورته

من أجل بناء مجتمع متطور، يقع على عاتق الدولة وحاكم المجتمع وظائف ومهام، إذا ما أُنجزت على أكمل وجه، تسارعت عجلة تقدم المجتمع نحو كماله المنشود، وإلا واجه المجتمع حالة من الركود بل والانحطاط. ولعل من أهم هذه الوظائف، سعي الحكومة، وعلى رأسها الحاكم، لتحقيق الرفاه الاقتصادي للمجتمع ومحو آثار الفقر من محياه.

يُعدّ المنهج الاقتصادي العلوي منهجاً معتدلاً لا يجعل من الدنيا غايةً بحد ذاتها، ولا يهجرها بالكلية، بل ينظر إليها بوصفها وسيلةً لبلوغ الآخرة. في ظل هذا المنهج، ينبغي للشعب من خلال العمل والدأب، وللحاكم من خلال إحقاق الحق وإرساء دعائم العدل، الدفع بالمجتمع نحو العمران والازدهار. إن الرسالة رقم ٥٣ من نهج البلاغة، من خلال إشارتها إلى صلاحيات مالك الأشتر ومهامه في ولاية مصر، بما في ذلك القضايا ذات الصلة بالاقتصاد والمجتمع، ترسم في الواقع معالم صلاحيات ووظائف الحاكم المسلم في جميع العصور والأزمنة، ومن هنا تنبع ضرورة دراسة هذه الوظائف وتسليط الضوء عليها.

١–٣. خلفية البحث

تناولت العديد من المؤلفات الرسالة رقم ٥٣ من نهج البلاغة وموضوع التنمية المستدامة، وبعض هذه الأعمال يقترب في مضمونه من هذه الدراسة؛ ومن ذلك مقال "علم الأمراض الثقافية[1] للمجتمع الإسلامي من منظور الإمام علي (عليه السلام) في نهج البلاغة" (٢٠٢٥م) للباحثين محمد رضا إقبال، وعباس علي نيازي فراهتي، ومحمد محسن أخوان. حيث استخرج الباحثون المكونات الثقافية الممرِضة في المجتمع والحضارة الإسلامية من منظور أمير المؤمنين (عليه السلام) في نهج البلاغة، وخلصوا إلى أن عوامل مثل: الاختراق الثقافي، وانحراف النخب، والفتنة، والبدعة، والتحجر والجمود، والتعطش للسلطة، والغفلة، تهدد سلامة المجتمع الإسلامي. وقد جرى التأكيد على بعض هذه المكونات في الرسالة ٥٣، مثل: تتبع عورات الناس، والندم على العفو، والابتهاج بالعقوبة، وذم الحكام السابقين، وإخلاف الوعد.

وفي مقال "ميثاق حقوق المواطنة الإيراني وعهد مالك الأشتر لأمير المؤمنين؛ مقارنة وتطبيق" (١٤٠٣ش)، أجرى حسن بوسليكي مقارنة بين "ميثاق حقوق المواطنة" الصادر عن الحكومة الحادية عشرة للجمهورية الإسلامية الإيرانية، وبين الرسالة ٥٣ من نهج البلاغة (المعروفة بعهد مالك الأشتر)، وتوصل إلى نتيجة مفادها أن محتوى هاتين الوثيقتين متوافق في بعض الجوانب ومتباين في أخرى، ومن حيث الانتساب الهيكلي، يُعد عهد مالك الأشتر أكثر ملاءمة من ميثاق حقوق المواطنة.

وقام رفائيل أزاديان في مقاله "متطلبات الحوكمة الإقليمية الرشيدة استناداً إلى عهد الإمام علي (ع) لمالك الأشتر" (١٤٠٣ش)، من خلال دراسة دقيقة للرسالة ٥٣ من نهج البلاغة، ببحث أبعاد ومؤشرات الحوكمة الرشيدة باستخدام المنهج النوعي والتحليل ما بعد الخطابي (PDAM)، وحدّد أبعاداً مهمة مثل: شفافية بيئة الحوكمة على المستويين الوطني والإقليمي، والجدارة، والاهتمام بالمصلحة العامة والرعية، ومكافحة الفساد الهيكلي وظاهرة النفوذ، باعتبارها ركائز أساسية للحوكمة الرشيدة.

1. Cultural Pathology

واستنتجت إلناز بروانه‌زاد في مقالها "انعكاس تربية الإنسان والمعايير السياسية في عهد مالك الأشتر" (١٤٠١ش)، من خلال تحليل وتفسير تعاليم نهج البلاغة — لاسيّما الرسالة ٥٣ – أن الإيمان القلبي والعقل السياسي للإمام علي (عليه السلام) يعكسان جوانب مهمة من الأخلاق الفردية والسلوك الاجتماعي للحكام في المجتمعات الدينية، ويقدمان أسساً متينة لتربية الإنسان السياسي وبناء مجتمع ديناميكي يمضي نحو الكمال.

وقام علي ترابي كلاته قاضي في مقاله "تقديم نموذج للحوكمة المتعالية استناداً إلى نموذج الحوكمة العلوية" (١٤٠٠ش)، بالرجوع إلى الرسالة ٥٣، بحصر أبعاد ومكونات الحوكمة المتعالية، وقدّم العلاقة المنطقية بين هذه الأبعاد والمكونات في قالب نموذج ونظام منطقي. ومن خلال استخراج ٣٢٩ مفهوماً أساسياً، و٥١ مفهوماً تنظيمياً، و٩ مفاهيم عليا، طرح شبكة مضامين الحوكمة المتعالية المبنية على نموذج الحوكمة العلوية.

وقام مقال "دراسة مؤشرات الاقتصاد السليم والمثالي في السيرة العلوية مع التأكيد على الرسالة الثالثة والخمسين من نهج البلاغة" (١٣٩٨ش) للباحثين فاطمة معتمد لنكرودي ومحسن برويش (مجلة البصيرة والتربية الإسلامية، العدد ٤٨)، من خلال استخراج مؤشرات الاقتصاد السليم وعوائق إرسائه في الرسالة ٥٣، بتحليل خصائص الاقتصاد المثالي من منظور الإمام علي (عليه السلام) ضمن رؤية أكثر شمولية.

واستعرض مقال "السيطرة على التفاوتات الاجتماعية في النموذج الإداري للحكومة العلوية مع التأكيد على الرسالة ٥٣ من نهج البلاغة" (١٣٩٦ش) للباحث علي فرهنكي (فصلية الإدارة في الإسلام، العدد ٣٥)، أسباب تشكل الطبقات غير الطبيعية في المجتمع، وعدّد أهم استراتيجيات مواجهة التفاوت الاجتماعي استناداً إلى الرسالة ٥٣ من نهج البلاغة.

وبيّن حسن رضائي هفتادر وآخرون في مقال "التمويل المالي للموظفين في النظام الإداري العلوي (ع) مع التأكيد على الرسالة ٥٣ من نهج البلاغة" (١٣٩٦ش)، أن الكفاية المالية للموظفين تُعد من أهم التدابير لضمان النزاهة المالية والإدارية في المجتمع.

واستخدم مقال "تصميم نموذج الحوكمة الرشيدة بناءً على عهد مالك الأشتر ومقارنته بمبادئ الحوكمة الرشيدة للبنك الدولي" (١٣٩٤ش) للباحثين محمد رضا يوسفي شيخ رباط وفهيمة بابائي (مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد ٥٧)، منهجية النظرية المجذرة (أو النظرية المؤسسة)[1] لتصميم نموذج الحوكمة الرشيدة من عهد مالك الأشتر، ثم قارن النتيجة التي تم التوصل إليها مع مؤشرات الحوكمة الرشيدة المعتمدة لدى البنك الدولي.

وفي بحث "استراتيجية مكافحة المفاسد الاقتصادية في الحكومة العلوية (عليه السلام) مع التأكيد على نهج البلاغة" للباحث حسين جلائي نوبري (الدراسات الاستراتيجية للعلوم الإنسانية والإسلامية، العدد ٣٢)، رجع الباحث إلى السيرة القولية والفعلية لأمير المؤمنين (عليه السلام) في نهج البلاغة، ومن خلال تفكيك أبعاد وأنواع المفاسد الاقتصادية، قدم استراتيجيات لمكافحتها والتصدي لها.

وبالتأمل في الدراسات السابقة المذكورة والمراجعات التي أُجريت، يمكن الادعاء بأنه لم يُنجز حتى الآن أي بحث يتناول بشكل خاص دور الحاكم في التنمية المستدامة متخذاً من الرسالة ٥٣ من نهج البلاغة أنموذجاً، وبالتالي، فإن هذه الدراسة تُعد فريدة وجديدة من هذا المنطلق.

٢. نتائج البحث

تُعرف الرسالة رقم ٥٣ من نهج البلاغة بأسماء أخرى متعدّدة، مثل: عهد مالك، وأمر الإمام لمالك، ورسالة الإمام لمالك، ونظام الحكم، وسيماء الولاة، وميثاق إدارة الدولة. وقد رُوعي في هذه التسميات تارةً الجانب اللفظي للرسالة، وتارةً أخرى جانبها المعنوي والمضموني (قرباني، ١٣٨٦ش: ٢٦).

وفيما يتعلق بدراسة سند هذا العهد، وإثبات أنه من كلام المعصوم (عليه السلام) – على الرغم من أن الإتيان بمثل هذه المضامين العالية غير ممكن لغير المعصوم – فإن هذه الرسالة، أو أجزاءً منها، قد وردت في كتب ومصادر تاريخية وروائية عريقة مثل: رجال النجاشي، والفهرست للشيخ الطوسي (ذاكري خمي، ١٣٧٨ش: ١١٦)، وتاريخ مدينة دمشق لابن عساكر، والمجالسة

1. Grounded Theory

وجواهر العلم لأبي بكر الدينوري المالكي (قرباني، ١٣٨٦ش: ٥٩-٦٥)، وتحف العقول لابن شعبة الحراني (ابن شعبة الحراني، ١٣٨٩ش: ٢٠٣-٢٣٨)، وغيرها من المصادر المعتبرة الأخرى. علاوة على ذلك، يُعد الشريف الرضي من جملة من جمعوا هذه الرسالة وضمّنوها في نهج البلاغة. وعليه، يُعتبر كتاب نهج البلاغة أيضاً من مصادر هذا العهد (نهج البلاغة، الرسالة ٥٣). وقد جُمعت أسانيد ومصادر نهج البلاغة في كتب كثيرة؛ كي لا يبقى أي مجال للشك أو الشبهة حولها وحول نسبتها إلى الإمام علي (عليه السلام). ومن جملة هذه الأسانيد يمكن الإشارة إلى مؤلفات مثل: مدارك نهج البلاغة ودفع الشبهات عنه لهادي كاشف الغطاء، و مصادر نهج البلاغه فى مدارک نهج البلاغه للسيد هبة الدين الحسيني الشهرستاني، ومصادر نهج البلاغة للسيد عبد الزهراء الحسيني (عليقلي، ١٣٧٩ش: ٢٠٠-٢٠١)، وعشرات الوثائق الأخرى من هذا القبيل.

وبما أن الحُكم في المدرسة العلوية ليس غاية في حد ذاته، بل هو وسيلة لإحقاق الحق وإقامة العدل (مغنية، ١٤٢٨هـ: ١٤٤)، فإن الإمام علي (عليه السلام) من خلال إشارته في هذا العهد إلى صلاحيات وواجبات مالك الأشتر في حكم مصر، يحدد في الواقع صلاحيات وواجبات الحاكم المسلم في جميع العصور والأزمنة. ومن بين هذه الصلاحيات والواجبات، يأمر (عليه السلام) بالاهتمام بالشؤون الاقتصادية كجباية الضرائب (الخراج)، وتحسين أوضاع المواطنين ورفاهيتهم، وإعمار البلاد، ورعاية الفقراء والمعوزين، وما إلى ذلك. وما سيأتي لاحقاً هو عرض وتفصيل للواجبات الاقتصادية والاجتماعية للحاكم بناءً على عهد مالك الأشتر.

٢-١. مهام الحاكم في التنمية الاقتصادية

يقع على عاتق حاكم المجتمع الإسلامي مهام من أجل تعزيز النمو الاقتصادي، وقد سرد الإمام علي (عليه السلام) هذه المهام في عهده لمالك الأشتر على النحو التالي:

٢-١-١. المدرسة الاقتصادية الكمالية (المتكاملة)

تنبثق القيم الاقتصادية الناجحة من القيم الاجتماعية الصحيحة، وهنا تتجلى الروابط بين الدين والسياسة والاقتصاد، ومن هنا أيضاً تتشكل الوحدة بين علمي الإدارة والاقتصاد (الجندي، ١٣٨٢: ٤٧٧). إن المدرسة الاقتصادية العلوية، التي يُرى جزء منها في عهد الإمام (عليه السلام) لمالك الأشتر، هي نظام اقتصادي-اجتماعي إسلامي شامل يتسم بالتجدد الدائم، ويُعد من أفضل النظريات التي يمكن أن تنير الدرب للمصلحين الاقتصاديين في العصر الحالي.

الإمام علي (عليه السلام) فيلسوف، وشيخ الطريقة، ووصي الأنبياء؛ ومن هنا فإن مدرسته هي مدرسة الثورة والنهضة، ومدرسة التسليم والانضباط، ومدرسة الحسن والجمال، ومدرسة العقل والفكر في آن واحد (مطهري، ١٣٨٩: ١٢). وليست مدرسته دنيوية تسعى فقط وراء الربح المادي، ولا رهبانية تنبذ الدنيا بالكلية، بل إنه (عليه السلام) يدعو الناس دائماً، مع مراعاة معايير محددة، إلى العمل والمثابرة، ومن هذا المنطلق يأمر ولاته باتباع الحق والسعي نحو الكمال (إسحاقي، ١٣٩٠: ١٢٠). وفي هذا السياق، يقول (عليه السلام) لمالك: «**وَلْيَكُن أحب الأُمورِ إلَيکَ أوسَطُها فى الحَقّ، وأعمُّها فى العَدلِ، وأجمَعُها لِرِضَى الرَّعيةِ**» (الرسالة/ ٥٣).

ومن وجهة نظره (عليه السلام)، يجب أن يكون الحاكم المسلم شخصاً معتدلاً، يقع على عاتقه «إحداث التوازن بين حقوقه وحقوق الآخرين. فالحاكم في هذه المدرسة له الحق في إلزام الناس بالطاعة، ولكنه في الوقت نفسه مُكلف بالاستجابة لمطالب الشعب المعقولة» (مغنية، ١٣٨٧: ٤٠١/٥)، وأن يتصرف بما يحقق المصلحة لجميع أفراد المجتمع، أو على الأقل للأغلبية. إن الإمام علي (عليه السلام)، قبل أن يكون إماماً عادلاً للآخرين، هو شخصياً إنسان معتدل ومتوازن؛ فقد جمع كمالات الإنسانية، حيث يمتلك فكراً عميقاً وعواطف فياضة، ويجمع بين كمال الجسد والروح؛ ينقطع إلى الله في جوف الليل للعبادة، وينخرط في قلب المجتمع نهاراً؛ فهو الإمام والحكيم، وهو العارف والقائد الاجتماعي (مطهري، ١٣٨٩: ١٢). وعلى الرغم من أنه زاهد منقطع عن الدنيا، ويقول في هذا الصدد: «**يَا دُنْيَا يَا دُنْيَا، إِلَيْكِ عَنِّي، ...، غُرِّي غَيْرِي؛ لَا**

حَاجَةَ لِي فِيكِ؛ قَدْ طَلَّقْتُكِ ثَلَاثاً لَا رَجْعَةَ فِيهَا؛ فَعَيْشُكِ قَصِيرٌ وَ خَطَرُكِ يَسِيرٌ و...» (الحكمة/ ٧٧، وانظر أيضاً: بستي، ١٣٨٠: ١٠٢)، إلا أنه في الوقت ذاته سياسي محنك وخبير اقتصادي قدير كرّس حياته لخدمة الآخرين.

في المدرسة العلوية، لا ينظر الإمام (عليه السلام) إلى الاقتصاد نظرة ضيقة كنظرة المدارس المادية التي تختزل كل شيء في عالم المادة؛ بل إنه يتجاوز المدارس المادية برؤية منفتحة، جاعلاً الحق والعدل وكسب رضا الناس هدفاً أسمى (إسحاقي، ١٣٩٠: ١٢١). وتتمثل المدرسة الاقتصادية العلوية في اتباع المناهج العلمية كالواقعية وتوظيف العقل والعمل من أجل التقدم، استجابة لمتطلبات الزمكانية. ويجب أن يتم ذلك على أساس المساواة بين الناس، بهدف إعمار الدنيا، من خلال إرساء العدالة والإدارة السليمة للدولة الإسلامية (الجندي، ١٣٨٢: ٤٧٦). وفي هذه المدرسة التقدمية، يقع على عاتق الدولة، وعلى رأسها الحاكم الإسلامي، مهام لتحقيق التنمية الشاملة للمجتمع، بما في ذلك التنمية الاقتصادية، وهو ما سيتم تناوله في ما يلي.

٢-١-٢. التخطيط الاقتصادي

إن التخطيط السليم يُعد ضرورة لازمة في كافة شؤون الحياة. وفي أولى خطواته المنهجية، يُلزم الإمام علي (عليه السلام) الدولة بالتخطيط الاقتصادي من خلال تقسيم أفراد المجتمع إلى طبقات مختلفة:

أنَّ الرَّعيةَ طبقاتٌ لا يَصلُحُ بعضُها إلّا ببعضٍ: فَمِنها جُنود اللهِ، ومنها كُتّاب العامّةِ والخاصَّةِ، ومِنها قُضاة العَدلِ، ومنها عُمّالُ الإنصافِ والرّفقِ، ومنها أهلُ الجِزية والخَراجِ مِن أهلِ الذمّةِ ومسلمةِ النّاسِ، ومنها التّجارُ وأهلُ الصّناعاتِ ومنها الطّبقة السّفلى مِن ذوى الحاجةِ والمسكنةِ، وكلٌّ قد سمّى اللهُ له سهمَه، ووضعَ على حدّه فريضةً فى كتابِه أو سنّةِ نبيّه (صلّى اللهُ عليه وآله وسلّم)...(الرسالة/ ٥٣).

إن أفراد المجتمع يتكونون من فئات متنوعة لا يستقيم حال أي منها إلا بالآخر؛ فمنهم جنود الله، ومنهم كُتّاب الشؤون العامة والخاصة، ومنهم قضاة العدل، ومنهم المعنيون بتطبيق العدالة والنظام المجتمعي، ومنهم دافعو الجزية والضرائب من المسلمين وغير المسلمين، ومنهم التجار وأصحاب الحرف، ومنهم الطبقة الدنيّة في المجتمع، أي المحتاجون والمساكين. وقد حدد الله لكل فئة نصيبها، وبيّن مقدارها الواجب في القرآن الكريم أو في سنة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)...

وكما يُلاحظ، فإن تصنيف الإمام (عليه السلام) لا يعتمد على الثروة أو المنصب أو القرابة، بل يرتكز على الأعمال والوظائف التي تتوارثها الأجيال وتنشغل بها. وهذا يعني أن الإمام علياً (عليه السلام)، وقبل قرون من ابن خلدون وإخوان الصفا، قد جعل الوظائف الاجتماعية المستمدة من علم الاجتماع أساساً لتصنيفه.

وفي هذا التصنيف، لا تستقيم الحياة في المجتمع إلا بالتكاتف والتعاون لتحقيق الأهداف والمصالح المشتركة، ويتجلى تآزر الفئات الاجتماعية بأشكال مختلفة (مغنية، ١٣٨٧ هـ.ش: ٥/ ٤١٥ – ٤١٦). وعليه، يجب على الحكومة أن تضع لكل فئة وطبقة في المجتمع خطة محددة تتناسب مع القرآن الكريم أو سنة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، وذلك للحيلولة دون تفشي المفاسد السياسية والاقتصادية والاجتماعية من جهة، ولتحقيق الازدهار الاقتصادي من جهة أخرى. وفي هذا التقسيم، يُحدد نصيب كل فئة استناداً إلى القرآن والسنة، مع التأكيد في الوقت ذاته على أن بقاء كل فئة مرهون باستمرارية الفئة الأخرى، وأن الحاكم يتحمل مسؤولية محددة تجاه كل فئة؛ فالجنود، الذين يمثلون حصن الرعية وسبيل تحقيق أمن البلاد، يعتمد صمودهم على ضرائب وخراج الرعية، وبها يتقوون على جهاد الأعداء، ويصلحون شؤونهم، ويلبّون احتياجاتهم. أما استمرارية هاتين الفئتين فتعتمد على القضاة وعمال الدولة وكُتّابها، إذ تقع على عاتقهم مسؤولية إبرام العقود وتحقيق منافع الناس، وهم المؤتمنون على الشؤون العامة والخاصة. وبطبيعة الحال، فإن بقاء هذه الفئات يستتبع بقاء التجار وأصحاب الحرف الذين يوفرون مستلزمات الحياة ويعرضونها في الأسواق، ومن خلال صناعة وعرض العديد من وسائل العيش، يلبّون احتياجات الناس. أما الطبقة الضعيفة في المجتمع فلا ينبغي نسيانها، فهم بحاجة إلى العون والعطاء. ولكل من هذه الطبقات حق معلوم على الحاكم بقدر ما يُصلح شؤونهم.

إن وضع خطة اقتصادية، تعود بالنفع على كافة شرائح المجتمع، يُعدّ أمراً بالغ الصعوبة، ولكن في المدرسة العلوية، يكون الحاكم إما إنساناً مدافعاً عن الحق لا يمتنع عن إعطاء الآخرين حقوقهم وفعل الخير، وإما إنساناً ضيق الأفق يصاب الناس باليأس بمجرد النظر إليه فيحجمون عن تقديم طلباتهم:

وإنّما أنتَ أحَدُ رجلين: إمّا امرؤٌ سَخَت نفسُک بالبذلِ فی الحقّ فَفيمَ احتجابُک مِن واجِب حقٍّ تعطيهِ، أو فعلٍ كريمٍ تسديهِ أو مبتلیً بالمنع فما أسرَع كفَّ النّاسِ عن مسألَتِک إذا أيِسوا مِن بَذلِکَ مع أنَّ أكثَرَ حاجاتِ النّاسِ ممّا لا مَؤونَةَ فيهِ عليکَ... (الرسالة/ ٥٣).

في المقطع الأخير من هذا الكلام، ومن خلال الإشارة إلى أن تلبية حاجات الناس ليست بالأمر العسير على الحاكم، ينبه الإمامُ (عليه السلام) واليَّه – دون الإطالة في هذا الصدد – إلى ضرورة قضاء حوائج الناس قدر الإمكان.

٢–١–٣. الرفاه الاقتصادي

يجب أن يكون قلب الحاكم بؤرةً للرحمة والمحبة تجاه الشعب؛ إذ لا يكفي مجرد استخدام السلطة والقوة لإيقاظ الطاقات الكامنة لدى الناس وتوظيفها، كما أن التطبيق الجاف للعدالة لا يحقق الغاية المرجوة بمفرده. بل ينبغي للوالي، كأبٍ رحيم، أن يحب رعيته من أعماق قلبه وأن يغدق عليهم العطف والمحبة (مطهری، ١٣٨٩هـ.ش: ٧٢). ومن مظاهر محبة الحاكم لشعبه، سعيه الدؤوب لتحقيق أقصى درجات الرفاه لهم. ففي المدرسة العلوية، تقع على عاتق الحاكم مسؤولية توفير الرفاهية للرعية، وتفقد أحوالهم، واستئصال (قضاء على) الفقر من بينهم؛ ذلك أن امتلاك الثروة الكافية لإدارة شؤون الحياة يُعدّ من أبرز علامات الرفاه والراحة.

عندما يتولى الإمام علي (عليه السلام) مقاليد الحكم، فإنه يسعى جاهدًا للقضاء على الفقر، على الأقل في نطاق رقعته الجغرافية الخاضعة لحكمه، وينجح بالرغم من كافة الصعوبات والعراقيل في تحقيق جزء من تطلعاته نحو محاربة الفقر وإرساء العدالة الاجتماعية. لم ينسَ (عليه السلام) يومًا الفقراء والمحتاجين في المجتمع، بل كان دائم التوصية بهم. وعندما يتطرق إلى مسألة الرفاه الاقتصادي، فإنه يولي الطبقة الدنيّة من المجتمع الاهتمام الأكبر، ويوصي ولاته بأن يكونوا حفظةً لحق هذه الطبقة الذي فرضه الله تعالى لهم ابتغاء مرضاته: «**واجعَل لهم قِسماً مِن بَيتِ مالِک وقِسماً مِن غلّاتِ صَوافِي الإسلام في كلِّ بلدٍ؛ فأنّ للأقصى منهم مِثلُ الّذي للأدنى وكلٌّ قد استُرعيتَ حقَّه...**» (الرسالة/ ٥٣)، فيأمره بتخصيص جزء من بيت المال ومن غلات الأراضي المفتوحة للمسلمين في كل منطقة؛ لأن لمن بَعُدَ منهم حقًا مساويًا لمن قَرُب، وعلى الحاكم رعاية حقوق الجميع.

يحذر الإمام (عليه السلام) الوالي من تضييع حقوق المستضعفين، مُذكّرًا إياه بأن الانشغال بالأمور الجليلة والكثيرة لا يُعدّ عذرًا لتجاهل المسؤوليات الأصغر، بل من واجب الحاكم أن يبقى دائم التفكير في مشاكل الفقراء والمعوزين، وأن يولي عناية خاصة بشؤون أولئك الذين يصعب عليهم الوصول إليه. ويتعين عليه اختيار أمناء يخافون الله ويمتازون بالتواضع للبحث في أحوال هؤلاء الأشخاص ورفع تقارير عن مشاكلهم إلى الحاكم. حينذاك، يجب على الحاكم أن يبذل قصارى جهده لحل مشاكلهم ودفع حقوقهم، ولا سيما تلك الفئة من المتعففين الذين لا يمدّون أيديهم للسؤال، فهم يضعون مسؤولية جسيمة على عواتق الحكام. كما يجب على الحاكم أن يجلس معهم في المجالس العامة بتواضع ودون وجود حرس شخصي، ليتمكنوا من الحديث معه دون وجل، ثم يعطيهم ما تيسر له، وإن تعذر عليه العطاء فليردهم بلطف واعتذار (انظر المصدر السابق).

تتكون الطبقة الدنيّة في المجتمع عادةً من عمال اليومية، وعمال المنازل والأحياء، وعجائز العاجزين. وغالبًا ما تشكل هذه الطبقة الأغلبية الساحقة من المجتمع، وقد كانوا على مر التاريخ الأتباع الأساسيين للأنبياء والمصلحين العظام، وقد تشكّلت مظاهر الحضارة العظيمة بأيديهم، وهم في الواقع يلعبون دورًا حيويًا في استمرار حياة المجتمع. ولكن على الرغم من هذه المكانة الهامة، تتعرض هذه الطبقة للاستغلال من قِبل الفئات الأخرى ولا تُدفع حقوقها كاملة، وهم أكثر المتضررين عند وقوع أي كارثة. لقد أوصى الله ورسوله بهذه الفئة،

ولم ينسهم أمير المؤمنين كذلك، بل يلفت نظر حاكمه للاهتمام بشؤونهم (المغنية، ١٣٩٨هـ..ش: ٥/ ٤٧١-٤٧٢).

المولى علي (عليه السلام)، الذي يتواصل مع الناس بلا وسطاء، والذي يحمل الطعام ليلًا بيده للأيتام والمحرومين، والذي يرى أنه لا ينبغي حتى للفقير المسيحي في ظل حكومته أن ينام جائعًا (حبيب الهى، ١٣٨٦هـ.ش: ١١٢)، يشعر بالمسؤولية العميقة تجاه المجتمع ومشاكله، وتجاه الأيتام والبؤساء وذوي الحاجات من كل مذهب وعقيدة، ويعتبر ألمهم ألمه ايّاه (ابراهيميان آملى، ١٣٨٠هـ.ش: ١٥٦) لذا، فإنه لا ينسى الفقراء أبدًا في أوامره لولاته.

يجب الانتباه إلى أن هذا الاهتمام الخاص من قِبل الإمام (عليه السلام) بالفقراء لم يؤدِ إلى تهميش الفئات الأخرى في المجتمع، بل إنه يهتم بتوفير الرفاهية لجميع الطبقات. إن وجهة نظر أمير المؤمنين بشأن الموظفين (العمال والولاة) هي أنه بالرغم من ضرورة اختيارهم من ذوي الخبرة والتجربة، إلا أن الاهتمام بالخلفية الأسرية الأصيلة أمر بالغ الأهمية؛ لأن أولئك الذين لديهم سابقة مشرفة في الإسلام لا يتميزون في كل الصفات فحسب، بل إن طمعهم يكون أقل أيضًا. ومع ذلك، فإن عدم طمعهم هذا يجب ألا يجعل الحاكم غافلًا عن تلبية احتياجاتهم، بل ينبغي عليه توفير الرفاه الاقتصادي لهم، حتى يستغنوا ولا تمتد أيديهم إلى أموال بيت المال، وليكون هذا الإغناء حجة قاطعة عليهم إن هم عصوا أمره أو خانوا أمانته: «...**ثمَّ أسبِغ عليهمُ الأرزاقَ، فإنَّ ذلک قوّةٌ لهم على استِصلاحِ أنفسِهم، وغِنىً لهم عَن تناوُلِ ما تَحتَ أيديهِم، وحجّةٌ عليهم إن خالَفوا أمرَک أو ثَلَموا أمانتک**» (**الرسالة/ ٥٣**). يُدلي أميرالمؤمنين بهذا الكلام في وقت كان فيه موظفو الدولة وعمالها يعيشون في فقر وبؤس (مغنيه، ١٣٨٧هـ.ش: ٥/ ٤٤٥) واليوم، في القرن الحادي والعشرين، تشير الإضرابات والاحتجاجات العمالية في جميع أنحاء العالم إلى نفس التجاهل تجاه الموظفين والعمال، وهي نقطة أوصى بها إمام العادلين ولاتَه في صدر الإسلام.

هناك فئة أخرى يوصي الإمام (عليه السلام) واليه بتوفير الرفاهية لهم، وهم القضاة. فبعد أن يوصي الحاكم باختيار القضاة من بين أفضل الناس وأكثرهم حلمًا، يوجهه بشأن توفير الرفاهية لهم قائلًا: «**وَأَفسَح له فى البَذلِ ما يُزيلُ علَّتَه و تَقِلُّ مَعَه حاجَتُهُ إلى النّاسِ**» (**الرسالة/ ٥٣**) أي أعطه من المال ما يسد حاجته ويكفيه مؤونة الاعتماد على الآخرين.

إن الحاجة تجعل الإنسان مفتقرًا للآخرين، والافتقار قد يكون سببًا في انحراف القاضي عند إصدار الحكم. لذا، يجب على الحاكم بعد اختياره القضاةَ العدل، وبناءً على هذا الأصل الهامّ، أن يوفر لهم من الرفاهية ما يمنع أي شخص من الطمع فيهم أو التأثير عليهم. وهذا هو الأصل ذاته الذي اهتم به الإمام (عليه السلام) فيما يختص بالموظفين. وبالطبع، فإنه يضع نصب عينيه رفاهية الفئات الأخرى في المجتمع ويوصي بها، حتى إنه لا ينسى التجار وأصحاب الصناعات: «**ثمّ استَوصِ بِالتُّجارِ وذوَي الصِناعاتِ**» (الرسالة/ ٥٣) نعم، هؤلاء هم أناس مسالمون ومصادر أساسية للمنافع، ويجب على الحاكم أن يوفر لهم الاستقرار والأمن الاجتماعيّ ليتمكنوا من بلوغ الرفاه الاقتصادي، وبذلك يهيئون بدورهم أسباب الراحة والرفاهية للآخرين. ومما لا شك فيه أن السعي لخلق الاستقرار والطمأنينة في المجتمع والاهتمام الخاص بالمستضعفين هو مبدأ أساسي في إرساء الرفاه الاقتصادي للمجتمع.

٢-١-٤. الأمن الاقتصادي

يُعدّ الأمن عاملاً مهماً في التخطيط الاقتصادي، وبدونه لا يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية. ومن أهم العوامل في إرساء الأمن الاقتصادي، طريقة تعامل الدولة مع التجار، والحرفيين، والمنتجين، والعمال، والخطط الحكومية الرامية إلى توفير الأمن الوظيفي لهم.

وقد لفت الإمام علي (عليه السلام) انتباه الحاكم المسلم إلى هذا الأصل الهام، مُذكّراً إياه بأنه ما لم يتوفر الأمن الاقتصادي والوظيفي في بلد ما، فلن يحرز ذلك البلد أي تقدم في اقتصاده. وبوصفه سياسياً محنكاً واقتصادياً مفكراً، عنى (عليه السلام) هذا المبدأ الهام عناية فائقة، ونبّه واليه إليه، موصياً إياه بالتجار وأصحاب الصناعات قائلاً:

ثمّ استَوصِ بِالتُّجارِ وذوَي الصِناعاتِ، وأوصِ بِهم خيراً: المُقيمِ مِنهم والمُضطَرِبِ بِمالِه، والمُتَرَفِّق بِبَدنِه، فَإنّهم موادّ المنافِع وأسبابُ المَرافِق وجلّابُها مِن المباعِدِ والمَطارِح... فإنّهم سِلمٌ لا تُخافُ

بائقتُه، وصلحٌ لا تُخشى غائلَتُه وتَفَقَّد أمورَهُم بِحضرَتِک وفی حَواشِی بِلادِک (الرسالة/٥٣).

يجب على الحاكم أن يهتم هاتين الفريقتين اهتماماً خاصاً، نظراً لحاجة المجتمع إليهما، ولأن تحسين أوضاعهما "يؤدي إلى شيوع سبل الراحة بين الناس. وفي عصرنا الحاضر، تُعد الصناعة من أكبر معايير قوة المجتمع، وهي عامل أساسيّ في تقدم القطاعات الاقتصادية الأخرى كالزراعة والتجارة، لذا فإن تشجيع الصناعة وتطويرها من خلال الاهتمام بأصحاب الصناعات، يؤدي إلى زيادة الإنتاج في كافة المجالات". (المغنية، ١٣٨٧ هـ.ش: ٥/ ٤٦٤).

وإذا ما توفر الأمن الاقتصادي للتجار وأرباب الصناعات، باعتبارهما ركيزتين أساسيتين لاقتصاد البلاد، فإنهم سينصرفون إلى التجارة والإنتاج بطمأنينة وراحة بال، وهذا بدوره لن يؤدّي إلا عن تحقيق الازدهار الاقتصادي للبلاد.

٢-١-٥. الازدهار الاقتصادي، سرّ بقاء الدولة

يرى الإمام علي (عليه السلام) أن معيشة الناس تدور على خمسة أمور: الإمارة، والعمارة، والإجارة، والتجارة، والضرائب (محمدي ري شهري، ١٣٨٧هـ.ش: ٢٨٣). ومما لا شك فيه، أن جميع هذه الأمور منوطة بالحكومة وسياساتها الاقتصادية؛ إذ لا تصلح الشؤون المادية لأفراد المجتمع إلا إذا كان هذا المجتمع يتمتع باقتصاد مزدهر ومنتعش. ويرتهن هذا الازدهار والانتعاش الاقتصادي بازدهار الزراعة والصناعة وتحسين النظام الضريبي. وفي مقطع آخر من عهده إلى مالك الأشتر، يوصي أمير المؤمنين (عليه السلام) بضرورة إمعان النظر في شؤون الخراج وبيت المال بما يصلح شأن دافعيه، ويدعوه إلى بذل الجهد في عمارة الأرض، مؤكداً أن الخراج لا يُستجلب إلا بالعمارة. فالعمارة والتنمية تعززان قدرة الناس على التحمل والصمود. كما يوصي الإمام (عليه السلام) الحاكم بتخفيف العبء الضريبي في أوقات ضيق الناس وإعسارهم، ويطمئنه بألا يساوره القلق إزاء هذا التخفيف؛ لأنه سيكون ذخراً يعود أثره في عمارة مدن البلاد.

وتفقّد أمرَ الخَراجِ بِما يُصلِحُ أهلَهُ فإنَّ فی صَلاحِهِ وصَلاحِهِم صَلاحاً لِمَن سِواهُم، ولا صلاحَ لِمَن سِواهُم إلّا بِهِم؛ لِأنّ النّاسَ كلُّهم عِيالٌ على الخراجِ وأهلِهِ وَلیَكُن نَظرُک فی عِمارةِ الأرضِ أبلَغُ مِن نظرِک في استِجلابِ الخَراجِ لِأنَّ ذلِک لایُدرَکُ إلّا بالعِمارةِ؛ ومَن طَلَبَ الخَراجَ بغيرِ عِمارةٍ أخربَ البِلادَ وأهلَکَ العِبادَ ولَم يستقِم أمرُهُ إلّا قليلاً؛ فإن شكوا ثِقلاً أو علّةً أو... خَفَّفتَ عنهُم بِما تَرجُو أن يَصلُحَ بِهِ أمرُهُم؛ ولايَثقُلَنَّ عليکَ شيءٌ خَفَّفتَ بِهِ المؤونةَ عنهُم؛ فإنّهُ ذُخرٌ يَعودونَ بِهِ عَلَيکَ في عِمارةِ بِلادِکَ و... معتمِداً فَضلَ قوّتِهِم بِما ذَخرتَ عندَهُم مِن إجمامِکَ لَهُم والثّقةِ مِنهم بما عوَّدتَّهُم من عدلِک عليهم ورِفقِکَ بهم؛ فرُبّما حَدَثَ مِن الأُمورِ ما إذا عَوّلتَ فيه عليهِم من بعدُ احتَمَلوهُ طَيّبةً أنفُسُهم به؛ فَإنَّ العُمران مُحتَمِلٌ ما حمَّلتَه وإنّما يُؤتى خرابُ الأرضِ من إعوازِ أهلها وإنَّما يُعوِزُ أهلها لإشرافِ أنفسِ الوُلاةِ على الجمع وسوءظنّهم بالبقاءِ وَقلَّةِ انتِفاعِهِم بالعِبَر (الرسالة/ ٥٣).

إن دعم الدولة للمزارعين والتجار والصناعيين، يؤدي إلى ازدهار اقتصاد البلاد. ويُعد الإمام علي (عليه السلام) خبيراً اقتصادياً عظيماً، يرى أن بلوغ الازدهار الاقتصادي مرهون بإصلاح النظام الضريبي والاهتمام البالغة للتجار والمزارعين. وقد نبّه مالك الأشتر – الذي ولّاه على مصر آنذاك– إلى هذه الأمور، طالباً منه تغليب المصالح المشروعة للناس ودافعي الضرائب على منافع الحكومة، وألا يساوره القلق حيال ذلك؛ لأن عمارة البلاد تزيد من صبر الناس ومواكبتهم للحكومة.

٢-٢. القضاء على الفقر وتحسين ظروف المعيشة

لقد قدّم الإمام علي (عليه السلام) للحاكم استراتيجيات للحد من الفقر في المجتمع وتحسين ظروف المعيشة لجميع أفراده، بحيث يتجه المجتمع من خلال تنفيذها نحو النمو والتعالي.

٢-٢-١. مكافحة الفساد الاقتصادي

لا ينبغي أن يكون هدف الحاكم في المجتمع الإسلامي حب المنصب والتعلق بالدنيا، بل يجب عليه قبول هذا المنصب لإحقاق حقوق

المحرومين وقمع الظالمين والمفسدين وإيقافهم عند حدهم؛ أي أن الهدف الأساسي للحاكم من تولي هذا المنصب يجب أن يكون إرساء العدالة في كافة مجالاتها (أرفع، ١٣٨٥: ٤٧)، ومن مصاديق تطبيق العدالة مكافحة الفساد الاقتصادي.

ينشأ الفساد في المجتمع الإسلامي من ضعف الوازع الديني لدى الناس وتهاونهم بالأحكام الشرعية. إن انتشار المنكرات وغياب فريضة النهي عن المنكر يؤديان إلى تفشي الفساد في المجتمع ويضعفان أسس الحكومة الدينية؛ وكلما اتسع نطاق الفساد في المجتمع، أصبحت الحكومة الدينية أكثر عرضة للخطر والهشاشة (جعفريان، ١٣٨٠: ١٩٠). لذلك، يقع على عاتق حاكم المجتمع الإسلامي واجب مزدوج: منع الأمة من الانزلاق في الفساد، وفي حال حدوثه، حماية المجتمع من الانحطاط عبر اجتثاث جذور الفساد ومسبباته. وقد قدّم الإمام علي (عليه السلام) حلولاً جوهرية لاجتثاث الفساد الاقتصادي من جذوره.

٢-٢-٢. مكافحة عوامل الفساد

مما لا شك فيه أن الحاكم يواجه عقبات وتحديات في التخطيط الاقتصادي، وعلى رأسها ضرورة استغلال موقعه الحكومي لمكافحة الظلم والفساد الطبقي، واسترداد حقوق المظلومين من الطفيليين الذين تضخمت ثرواتهم عبر امتصاص دماء الشعب:

واعلم مع ذلكَ أنَّ فی کثیرٍ منهم ضِیقاً فاحشاً و شُحّاً قبیحاً واحتکاراً للمَنافِع وتحکُّماً فی البیاعاتِ و ذلکَ بابُ مَضرَّةٍ للعامةِوعَیبٌ علی الوُلاةِ فامنَع من الإحتِکارِ فإنَّ رسولَ اللّه (صلّی اللّه علیه وآله وسلّم) مَنَعَ منه ولیَکُن البَیعُ بیعاسَمحاً بِموازینِ عدلٍ وأسعارٍ لاتُجحِفُ بالفَریقَینِ من البائِعِ و المُبتاعِ (الرسالة/ ٥٣).

إن روح الجشع والاستبداد الموجودة لدى بعض التجار تدفعهم نحو التطفيف في الكيل، والتضييق، واحتكار السلع ورفع أسعارها. وإذا لم يقم الحاكم بمراقبة السوق وعمليات البيع والشراء، فإن الظلم واللاعدالة سينتشران في المجتمع، مما يؤدي إلى الإضرار بالمصلحة العامة والتشكيك في مكانة الحكام. ولهذا السبب، يأمر الإمام (عليه السلام) الحاكم المسلم بمراقبة الأسواق ومعاملات التجار لضمان سير المعاملات بسلاسة، وأن تكون الموازين قائمة على العدل، وأن تكون الأسعار منصفة لا تضر بالبائع ولا بالمشتري (قرباني، ١٣٨٦: ٥٣٧).

٢-٢-٣. مَنْعُ إساءةِ استغلالِ المُقَرَّبين

من ناحية أخرى، يُعدُّ المقرَّبون والأقارب الجشعون للحاكم عقبةً أمام تحقيق العدالة الاقتصادية، ومن واجب الحاكم أن يقطع أطماع هؤلاء الأشخاص، وأن يغلَّ أيديهم عن التطاول على بيت المال: «**إنّ للوالی خاصّة وبِطانةً، فیهم استئثارٌ وتطاولٌ وقلّةُ إنصافٍ فی مُعامِلةٍ؛ فاحسِم مادَّةَ اولئک بِقطعِ أسبابِ تلک الأحوالِ ولا تُقطِعَنَّ لِأحَدٍ من حاشیَتک وحامّتِک قَطیعَةً ولا یَطمَعَنَّ مِنکَ فی اعتِقادِ عُقدَةٍ تضُرُّ بِمن یَلیها مِن النّاسِ**» (**الرسالة/ ٥٣**) للحكام خواص ومقربون، يتسم بعضهم بالأنانية والتكبر وقلة الإنصاف في المعاملات؛ فعلى الحاكم آن يقطع جذور هذه الصفات بقطع أسبابها، ولا يمنح أيّاً من حاشيته ومقربيه إقطاعاً (أرضاً)، ولا ينبغي لهم أن يطمعوا في أن يعقد لهم عقداً يلحق الضرر بعامة الناس المرتبطين به.

٢-٢-٤. عدمُ الرأفةِ بالمفسدين

في سياق مكافحة الفساد الاقتصادي، يقع على عاتق الحاكم مراقبة سلوك الآخرين والإشراف والتفتيش لمنع وقوع الفساد والاحتكار. ولكن إذا وقع الفساد، يجب عليه معاقبة المفسد دون أي محاباة أو تساهل: « **فَمَن قارَفَ حُکرَةً بَعدَ نَهیِکَ ایّاهُ فَنَکِّل بِهِ وعاقِبهُ فی غَیرِ إسرافٍ**» (الرسالة/ ٥٣). أي من ارتكب الاحتكار بعد نهيك إياه، فأنزل به العقوبة ونكّل به من غير زيادة أو إفراط.

يُعد الاحتكار من عوامل انهيار السوق وضعف البنية الاقتصادية، وحرمته قطعية ومُسلَّم بها (مدرسي يزدي، ١٣٨٨: ٨٦). لذا، فإن الوالي مُلزم بمعاقبة الأشخاص الذين لم يمتثلوا لأمره وارتكبوا الاحتكار بعد النهي عنه، ولكن يجب أن تكون العقوبة متناسبة مع الجريمة ولا تتجاوزها (قرباني، ١٣٨٦: ٥٣٨).

وكذلك عندما يوصي الحاكمَ بمراقبة سلوك العمال والموظفين، يقول:

ثمَّ تَفَقَّد أعمالَهم وابعَثِ العُيونَ مِن أهلِ الصِدقِ والوَفاء عَلَيهم... فَإن أحَدٌ مِنهُم بَسَطَ يَدَه إلى خِيانةٍ اجتَمَعَت بِها عليهِ عِندَکَ أخبارُ عُيونِک اکتَفَيتَ بِذلِکَ شاهِداً فَبَسَطتَ عَليهِ العُقوبَةَ فی بَدَنِه وَأخَذتَه بِما أصابَ مِن عمَلِه ثُمَّ نَصَبتَه بِمَقامِ المَذَلَّةِ ووَسَمتَه بِالخيانةِ وقلَّدتَهُ عارَ التُّهمَةِ (الرسالة/ ٥٣).

في المنهج العلوي، يجب تدارك الفراغ أو الضرر الناجم عن الخيانة بأسرع وقت ممكن، ويجب تحقير شخصية المفسد الاقتصادي لدرجة يعرفه الناس كخائن ويبتعدون عنه، ولا يوكلون إليه أي عمل بعد ذلك (معهد البحوث الإسلامية، ١٣٨٦: ١٣٢)، وذلك من أجل طي بساط المفسدين والناهبين الذين يطمعون في أموال بيت المال، ليكونوا عبرة لغيرهم من الموظفين والعمال.

٣. الخاتمة

يضطلع الحاكم في المدرسة الاقتصادية العلوية بأدوار ومهام متعددة تؤدي إلى إرساء العدالة، وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع. وقد جسّدت الرسالة الثالثة والخمسون من كتاب نهج البلاغة، والمعروفة بعهد مالك الأشتر، رؤى أمير المؤمنين (عليه السلام) في مجال هذه المهام.

وقد تبيّن من خلال دراسة هذا العهد أنه نظراً لتنوع طبقات المجتمع، فإن الحكومة ملزمة بوضع برنامج محدد لكل فئة مجتمعية بما يتوافق مع القرآن الكريم أو سنة النبي (صلّى الله عليه وآله وسلّم)، وذلك لضمان ازدهار اقتصاد المجتمع إلى جانب الوقاية من المفاسد السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وتتمثل المهمة التالية للحاكم في توفير الرفاهية لجميع طبقات الشعب وتدبير شؤونهم من خلال اجتثاث جذور الفقر بينهم. كما يجب على الحكومة، في سياق التقدّم الاقتصادي للبلاد، توفير الأمن الاقتصادي والوظيفي لكافة أفراد المجتمع. ومن المهام الأخرى التي أشار إليها الإمام (عليه السلام) في هذا العهد: التوصية بالانتعاش (الازدهار) الاقتصادي كضمان لبقاء الدولة، وتحميل الحكومة مسؤولية مكافحة الفساد الاقتصادي، مثل محاربة الاحتكار، ومنع استغلال الحاشية الفاسدة، وعدم الرأفة بالمفسدين الاقتصاديين.

في الواقع، إن الرؤى الاقتصادية لمولى المتقين علي (عليه السلام) في القرن الهجري الأول تتطابق مع نظريات المصلحين الاقتصاديين في القرن الحادي والعشرين؛ وهذا يدل على القيمة العالية لنظرياته (عليه السلام) وضرورة اتباع المجتمعات الإسلامية لها لتحقيق الرفاهية والازدهار الاقتصادي والاجتماعي. بعبارة أخرى، إذا اتخذ رجال الدولة المسلمون هذه الوصايا وحدها – وهي كثيرة في كلام الأئمة (عليهم السلام) – نبراساً لعملهم وأساساً لسياسات الدول الإسلامية، بدلاً من اتباع المناهج الغربية، فمما لا شك فيه أنه لن يبقى للفقر والفقراء أثر في البلدان الإسلامية، وسيسودها الرفاه والاستقرار.

وبمعنى آخر، قدمت المدرسة العلوية نموذجاً شاملاً وفعالاً لإدارة اقتصاد المجتمع الإسلامي. وترتكز هذه المدرسة على مبادئ العدالة والمساواة والشفافية والمشاركة العامة. ويقع على عاتق الحاكم في هذه المدرسة واجب المساهمة في التنمية المستدامة للمجتمع من خلال التخطيط الدقيق، وتوفير الرفاه العام، وإيجاد الأمن الاقتصادي، ومكافحة الفساد. وتُظهر نتائج هذا البحث أن المبادئ الاقتصادية المطروحة في العهد، الرسالة (٥٣) لا تزال صالحة للاستخدام وقابلة للتطبيق في المجتمعات الإسلامية المعاصرة. ومع ذلك، فإن التطبيق الكامل لهذه المبادئ يتطلب إحداث تغييرات هيكلية في النظم الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الإسلامية، فضلاً عن التعاون والتآزر بين المؤسسات المختلفة.

المصادر

نهج البلاغة.

الإبراهيمي الآملي، يوسف (١٣٨٠ هـ.ش). الگوی آسمانی (رفتار علوی. طهران: اطلاعات.

ابن شعبة الحراني، حسين بن علي (١٣٨٩ هـ.ش). تحف العقول عن آل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم. ترجمة: حميدة مروتي. قم: طليعه سبز.

أرفع، كاظم (١٣٨٥ هـ.ش). سيره عملى اهل بيت عليهم السلام: حضرت على عليه السلام.. طهران: فيض كاشاني.

إسحاقي، السيد حسين (١٣٩٠ هـ.ش). مبانى و راهبردهاى جهاد اقتصادى. قم: نشر هاجر.

البستي، أبو القاسم إسماعيل بن أحمد (١٣٨٠ هـ.ش). المراتب في فضائل أمير المؤمنين وسيد الوصيين علي بن أبي طالب صلوات الله عليه. تحقيق: محمدرضا الأنصاري القمي. قم: دليل ما.

معهد الأبحاث الإسلامية (١٣٨٦ هـ.ش). يكصد درس از زندگی امام علی علیه السلام. قم: زمزم هدایت.

تودارو، مايكل (١٣٦٩هـ.ش). توسعه اقتصادی در جهان سوم ، ترجمة غلامعلي فرجادي، طهران، منظمة التخطيط والميزانية، ج٣.

جعفريان، رسول (١٣٨٠ هـ.ش). تاريخ و سيره سياسى امير مؤمنان على بن ابى‌طالب عليه السلام. قم: دليل ما.

الجندي، عبدالحليم (١٣٨٢ هـ.ش). *پیشوای علم ومعرفت: تحلیل وپژوهشی جامع از زندگانی امام صادق علیه السلام*. ترجمة: عباس جلالي. قم: منشورات الزائر.

حبيب إلهي، عباس (١٣٨٦ هـ.ش). قطره ای از فضایل امیر المؤمنین علی علیه السلام. قم: نشر هاجر.

ذاكري خمّي، علي أكبر (١٣٧٨ هـ.ش). سیمای کار گزاران علی بن ابی طالب امیر المؤمنین علیه السلام. قم: مكتب التبليغات الإسلامية لحوزة قم العلمية.

ظهيري، مناحي؛ زائنده روي، محسن؛ جلائي، السيد عبد الحميد، (١٣٩٩ هـ.ش)، بررسی تأثیر ابعاد حکمرانی خوب بر شاخص توسعه پایدار ایران، مجلة بحوث الاقتصاد الكلي، ص ٢١٠-٢٣١، ع ٣٠.

علي قلي، محمد مهدي (١٣٧٩ هـ.ش). سیمای نهج البلاغة. طهران: نشر التاريخ والثقافة.

فراهاني فرد، سعيد؛ (١٣٨٤ هـ.ش)، درآمدی بر توسعه پایدار در عصر ظهور، الفصلية العلمية المحكّمة للاقتصاد الإسلامي، طهران، معهد الثقافة والفكر الإسلامي، السنة الخامسة، ع ٢٠.

قرباني، زين العابدين؛ قرباني، محمد علي (١٣٨٦ هـ.ش). منشور مملکت‌داری در نامه امام علی علیه السلام به مالک اشتر. رشت: سالار.

كيائي، مهدي؛ سماواتي، عباس، (١٤٠٠ هـ.ش)، تبيين نقش عدالت در توسعه پايدار اقتصادی از ديدگاه فقه اسلامی، فصلية دراسات الفقه الإسلامي، ص ٢٤-٤٤، الدورة الثالثة، ع ١.

محمدي الريشهري، محمد؛ الطباطبائي، السيد محمد كاظم وآخرون (١٣٨٧ هـ.ش). گزيدة دانشنامه اميرالمؤمنين عليه السلام.تلخيص: مهدي غلامعلي. قم: دار الحديث.

مدرسي يزدي، السيد جواد (١٣٨٨ هـ.ش). آهنگ اقتصاد (ميانه روی). يزد: منشورات شاهنده.

مطهري، مرتضى (١٣٨٩ هـ.ش). جاذبة ودافعة علي (عليه السلام). طهران: نشر آدينه سبز.

مغنية، محمد جواد (١٣٨٧ هـ.ش). در سايه سار نهج البلاغه. تصحيح: سامي غريري. ترجمة: زهراء حسني؛ عظمى حيدري عارف. قم: دار الكتاب الإسلامي.

مغنية، محمد جواد (١٤٢٨ هـ.ق). فضائل الإمام علي عليه السلام. قم: دار الكتاب الإسلامي.

https://civilica.com/note/7211

دراسات حديثة في نهج البلاغة

سال هشتم، شماره دوم، پیاپی ۱۶، بهار و تابستان ۱۴۰۴ (۱-۱۴)
DOI: 10.30473/anb.2026.72502.1425

«مقاله پژوهشی»

نقش حاکم در توسعه پایدار: الگویی از نامه ۵۳ نهج‌البلاغه

حمیده مروتی شریف‌آباد[۱]*، سید محمد ایلیا اسعدی فیروزآبادی[۲]، فاطمه قادری[۳]

۱. دانش‌آموخته دکتری زبان و ادبیات عرب دانشگاه یزد، استاد مدعو دانشگاه و مدرس حوزه علمیه خواهران، یزد، ایران.
۲. طلبه موسسه تخصصی فقه امام کاظم علیه‌السلام، قم، ایران.
۳. استاد زبان و ادبیات عرب دانشگاه یزد، یزد، ایران.

نویسنده مسئول:
حمیده مروتی شریف‌آباد
رایانامه: hm.morovati@stu.yazd.ac.ir

تاریخ دریافت: ۱۴۰۳/۰۷/۲۴
تاریخ پذیرش: ۱۴۰۵/۰۵/۰۳

چکیده

مکتب اقتصادی علوی، نظرات اقتصادی اسلامی نابی است که با رعایت معیارهایی، مردم را به کار و تلاش فرا می‌خواند و حاکمان را به حق‌محوری و کمال‌گرایی امر می‌کند. نمونه‌ای از این مکتب در نامه پنجاه و سوم نهج‌البلاغه که به عهدنامه مالک اشتر معروف شده، خلاصه شده است. حال مسأله این است که حاکم و دولت اسلامی در مکتب اقتصادی علوی، چه نقشی در توسعه پایدار دارد؟ امام علی (علیه‌السلام) در این عهدنامه راهکارهای ارزشمندی برای اصلاح اقتصادی و اجتماعی به حاکم جامعه ارائه می‌دهد. وی با امر کردن حاکمان خویش به حق محوری و کمال‌گرایی، دولت اسلامی را موظف به برنامه‌ریزی صحیح اقتصادی دانسته‌است. از دیدگاه این مکتب، حاکم وظیفه دارد رفاه و امنیت مردم را فراهم ساخته و ضمن برنامه‌ریزی برای ایجاد رونق اقتصادی، با فساد اقتصادی به مبارزه برخیزد. در مبارزه با فساد اقتصادی، حاکم باید با مفسدان به مبارزه برخاسته، از سوءاستفاده اطرافیان خویش ممانعت به عمل آورد و بدون ترحم بر مفسدان، فساد را ریشه‌کن نماید. نوشتار حاضر با بهره از روش توصیفی-تحلیلی به ترسیم نقش حاکم و حکومت در توسعه اقتصادی و اجتماعی از دیدگاه امام علی (علیه‌السلام) در عهدنامه مالک پرداخته و به این نتیجه رسیده که این عهدنامه در برگیرنده اصول مهم اقتصادی و اجتماعی است که تبعیت جوامع اسلامی از آن، زمینه‌ساز رسیدن به توسعه پایدار است.

واژه‌های کلیدی

نهج‌البلاغه، امام علی (علیه‌السلام)، توسعه پایدار، رفاه و رونق اقتصادی، امنیت اقتصادی، مبارزه با فساد اقتصادی.

استناد به این مقاله:

مروتی شریف‌آباد، حمیده؛ اسعدی فیروزآبادی، سید محمد ایلیا و قادری، فاطمه. (۱۴۰۴). نقش حاکم در توسعه پایدار: الگویی از نامه ۵۳ نهج‌البلاغه. دراسات حديثة في نهج‌البلاغة، ۸(۲)، ۱-۱۴.
(DOI: 10.30473/anb.2026.72502.1425)

حق انتشار این مستند، متعلق به نویسندگان آن است. ۱۴۰۴ ©. ناشر این مقاله، دانشگاه پیام نور است.
این مقاله تحت گواهی زیر منتشرشده و هر نوع استفاده غیرتجاری از آن مشروط بر استناد صحیح به مقاله و با رعایت شرایط مندرج در آدرس زیر مجاز است.
Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International license (https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/)